نمو الإيرادات العامة للدولة بـ٩,٢٪ في المتوسط سنويا ومقترحات لتنفيذ سياسات وإجراءات لزيادة الإيرادات النفطية

■ ،،خاص / الثورة

كشف تقرير رسمي عن تحقيق الإيرادات العامة نمواً سنوياً متوسطاً وصل إلى ٩,٢٪ مقارنة بالنمو المستهدف في إطار الخطة والبالغ ٦,٧٪، ومع ذلك فقد تراجعت الأهمية النسبية للإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي من٣٢,٣٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٢١٪ عام ٢٠٠٩.ويتوقع أن تصل في عام٢٠١٠م إلى ٢٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تراجع الإيرادات النفطية خلال العامين ٢٠٠٩ -٢٠١٠م جراء تراجع أسعار النفط في السوق الدولية وتراجع الإنتاج من النفط الخام خلال الفترة ، حيث تراجعت الإيرادات النفطية من ٧٣,١٪ من إجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠٠٦ إلى ٥٨,٣٪ عام ٢٠٠٩ ويتوقع أن تمثل ٥٠,٧٪ من الإيرادات العامة خلال العام ٢٠١٠م.

وأشار إلى أن الخطة الخمسية الثالثة استهدفت زيادة الإيرادات العامة غير النفطية لتصل إلى مابين ٣٠-٤٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة فقد حققت نمواً سنوياً متوسطاً بلغ ١٥,٤٪ لترتفع من ٢٦,٩٪ من إجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠٠٦ إلى٤٦,٧٪ عام ٢٠٠٩ ويتوقع أن تصل في عام ٢٠١٠ إلى ٤٩,٣٪ من إجمالي الإيرادات العامة ، و بلغ متوسط مساهمتها السنوية إلى إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة ٣٥,٧٪.

وقال التقرير الاقتصادي إنه كان بالإمكان زيادة الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة بصورة أكبر مما تحقق خلال الفترة ، لولا وجود بعض الأسباب التي كان لها أثر سلبي على نمو الإيرادات الضريبية وإعاقتها عن الوصول إلى ما استهدفته الخطة من وصول الإيرادات الضريبية إلى ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال سنوات الخطة، حيث بلغت أهميتها النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦,٢٪ كمتوسط للفترة ويتراجع بمقدار نقطة مئوية واحدة.

ومن تلك الأسباب التي ذكرها التقرير تعديل رسوم التعريفة الجمركية وخفضها بنحو ٣٠٪في المتوسط ابتداء من عام ٢٠٠٦م والإعفاء التدريجي للرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الدول العربية ذات المنشأ الوطني والوصول بنسبة الإعفاء إلى ٤٨٪ من قيمة الرسوم، نتيجة لالتزامات اليمن من انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذلك الإعفاءات المترتبة على تعديل قانون الاستثمار على السلع الرأسمالية والوسيطة والأرباح والدخول فضلا عن التطبيق الجزئي لقانون ضريبة المبيعات .

وفيما يتعلق بالنسبة للمنح والمساعدات فقد ذكر التقرير أنها بلغت أهميتها النسبية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٠,٤٪ خلال الفترة الخطة مقارنة بحوالي ٠,٨٪ من الناتج المحلي كاستهداف في إطار الخطة، أي أن نسبة إنجاز الهدف لم تتجاوز ٥٠٪.

ولفت الى أنه وبالرغم من تزايد الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة، إلا أن الموازنة العامة ما تزال تعتمد على مصادر غير مستقرة وغير آمنة ، ولا تحقق الاستقرار والاستدامة المالية خاصة مع تراجع إنتاج النفط من جهة وتراجع الأسعار من جهة ثانية ، بالإضافة إلى ذلك ضعف فعالية الإجراءات التي اتخذت خلال فترة الخطة للحد من التهرب الضريبي الأمر الذي انعكس في محدودية أهميتها النسبية في هيكل الإيرادات العامة للدولة .

وكانت دراسة علمية قد أقترحت بتنفيذ عدد من السياسات والاجراءت لزيادة الإيرادات النفطية وتعزيز دورها التنموي منها التوسع في أعمال الاستكشافات النفطية والغازية وخاصة في القطاعات المفتوحة والمناطق البرية الحدودية والمياه المغمورة، من خلال الترويج للاستثمار في المناطق التي أظهرت المسوح الجيولوجية الأولية احتياطيات قابلة للاستغلال التجاري وإعادة النظر في اتفاقيات الإنتاج والمشاركة في الإنتاج مع الشركات النفطية والغازية العاملة في اليمن وبصورة وفقاً للمتغيرات الاقتصادية ومتطلبات التنقيب والاستكشافات المستقبلية.

كما شددت الدراسة التي أعدها الباحث الاقتصادي منصور البشيري على ضرورة إنشاء العديد من المصافي الحكومية بغرض الوفاء بحاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية وتعظيم العائد من الثروة النفطية عن طريق زيادة القيمة المضافة للمشتقات النفطية المكررة بدلاً عن النفط والغاز في صورته الخام وكذا تحسين شفافية الموازنة العامة للدولة بشقيها الإيرادي والإنفاقي، وبالذات في جوانب الإنفاق خارج الموازنة ، وفي جانب النفقات غير المبوبة، إلى جانب التسريع في خطوات الانضمام إلى مبادرة الشفافية العالمية في الصناعات الاستخراجية، وبما يكفل كفاءة الاستخدام للموارد النفطية وحسن استغلالها والعمل على الاستفادة من الغاز في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، واستغلال الغاز المصاحب لإنتاج البترول في مختلف القطاعات الإنتاجية .

وبينت الدراسة أن الإيرادات العامة الإجمالية حققت تزايداً ملحوظاً خلال السنوات ٢٠٠٥ -٢٠١٠م ، حيث ارتفعت قيمتها الإجمالية من ١١٤٥,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٥ إلى ١٥٢٠,٤ مليار ريال عام ٢٠١٠م وبمتوسط نمو سنوي يصل إلى ١٤,٥٪ ، وعلى الرغم من ذلك التزايد إلا أن نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي تراجعت من حوالي ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦ إلى ٢٢,٢٪ عام ٢٠٠٩ ، وبنسبة سنوية متوسطة للفترة ٢٠٠٥ م ٢٠٠٩ بلغت ٢٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي منها ٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ايرادات ضريبية والباقي ٢٣٪ إيرادات غير ضريبية، ويعكس ذلك حجم التحديات التي تواجهها السياسة المالية في بعدها الإيرادي، وتدني قدرتها على مواكبة التغيرات الحاصلة في البنيان الاقتصادي الكلي ، مع العلم أن الفترة ٢٠٠٥ -٢٠٠٩م شهدت مجموعة من العوامل والتغيرات الإيجابية حيث شهدت الفترة تنفيذ رفع جزئي للدعم عن المشتقات النفطية وكذا تنفيذ الضريبة العامة على المبيعات و تزايد أسعار النفط حتى الربع الأخير من العام ٢٠٠٨ ، والتي ارتفعت من حوالي ٥١,٣ دولار/ برميل عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٩٣,٤ دولار للبرميل عام ٢٠٠٨ قبل أن تتراجع في العامين التاليين، الأمر الذي أسهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة .

وبحسب الدراسة ما تزال الإيرادات العامة غير الضريبية (أغلبها إيرادات نفطية) تهيمن على هيكل الإيرادات العامة، حيث ارتفعت قيمتها من ٨٦٠,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٥ إلى ١٦٥٦,٤ مليار ريال عام ٢٠٠٨ قبل أن تتراجع من جديد لتصل في عام ٢٠١٠ وفقاً لتقديرات الموازنة إلى ١٠٦٥,٢ مليار ريال ، وبذلك تكون قد حققت نمواً سنوياً متوسطاً يصل إلى ١٦,٨٪ وبزيادة بحوالي ٢,٣ نقطة مئوية عن النمو السنوي في الإيرادات الإجمالية ، الأمر الذي أسهم في ارتفاع أهميتها النسبية إلى إجمالي الإيرادات العامة من ٧٥,٢٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٨١,٧٪ عام ٢٠٠٨ قبل أن تتراجع في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٩,٩٪ فقط ويتوقع أن تمثل ٧٠,١٪ عام ٢٠١٠، ويرجع هذا التذبذب بصورة رئيسية إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في السوق الدولية خلال الأعوام ٢٠٠٥ م ٢٠٠٨م، وتراجعها في العامين ٢٠٠٩ م ٢٠١٠م .

وعلى الرغم من الإدراك العام بخطورة الوضع المالي في اليمن وعدم استدامة المالية العامة جراء ضعف ومحدودية الإيرادات الضريبية ، واستهداف الخطط التنموية والبرامج الحكومية المختلفة زيادة الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة، إلا أن الملاحظ أن الإيرادات الضريبية حققت اقل معدل نمو سنوي متوسط خلال الفترة بلغ ١١,٦٪ مقارنة بحوالي ١٦,٨٪ للإيرادات غير الضريبية و١٤,٥٪ للإيرادات الإجمالية، الأمر الذي حد من زيادة الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة للدولة ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها قصور منظومة التشريعات الضريبية والمتمثلة في غياب قانون التهرب الضريبي، عدم وجود لوائح تنفيذية لمعظم القوانين الضريبية السارية، عدم التنفيذ الكامل للقوانين الضريبية وضعف الإصلاحات المنفذة خلال السنوات الماضية في جانب المنظومة التشريعية الضريبية، وفي جانب الإدارة الضريبية على حد سواء والتوسع في منح الإعفاءات الضريبية والجمركية بالاضافة الى انخفاض مستوى الكفاءة الفنية والمهنية للكادر الضريبي وقصور أنظمة العمل الداخلي في المصالح الإيرادية .

أكثر من تريليون ريال حجم الاستثمار الإجمالي

■ ،،خاص / الثورة

بلغ حجم الاستثمار الإجمالي ١٠٢٩,٧ مليار ريال عام ٢٠٠٩ مقابل ١٤٢٢,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧ ليحقق معدل نمو سنوي متواضع بلغ ٢,٤٪ لمتوسط الفترة ، الأمر الذي أدى إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٧,٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٧٪ عام ٢٠٠٩ .

وعزا تقرير حكومي انخفاض أداء قطاع الاستثمار إلى تواضع أداء الاستثمار الخاص الذي انخفضت قيمته إلى ٣٩٤,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٩ مقارنة بحوالي ١٠٠٧,٣ مليار ريال عام ٢٠٠٧ محققاً معدل نمو سنوي بلغ -٥,١٪ خلال الفترة . الأمر الذي أدى إلى تراجع مساهمته في الاستثمار الإجمالي إلى ٣٨,٣٪ عام ٢٠٠٩ مقارنة بنسبة ٧٠,٨٪ عام ٢٠٠٧, وكذلك انخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,٥٪ عام ٢٠٠٩ مقارنة بنسبة ١٩,٦٪ عام ٢٠٠٧ .

ولفت الى أن العوامل والتحديات التي أسهمت في تواضع أداء الاستثمار الخاص تشمل تدني مستوى خدمات البنية التحتية اللازمة لعملية الاستثمار وضعف الدور التمويلي للقطاع المصرفي في الاقتصاد اليمني وخاصة الموجهة لتمويل الاستثمار .

ومن ضمن العوامل ضعف قدرات العنصر البشري الناجمة عن محدودية فرص التأهيل والتدريب وتعدد الأجهزة و الجهات المشرفة على الأنشطة الاقتصادية و الإجراءات الروتينية في المعاملات الحكومية وكذا المشاكل المتعلقة بالأراضي و ما يرافقها من تدني مستوى القضاء و تأخر عمليات الفصل في المشاكل المتعلقة بهذا الجانب بالاضافة الى الآثار الناجمة عن المواجهات مع المتمردين في صعدة والتخريب في بعض المحافظات الجنوبية.

الى ذلك بينت الخطة الخمسية تواضع أداء قطاع الاستثمار في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠مشيرة الى أن متوسط الإنجاز في جانب التكوين الرأسمالي الثابت بلغ حوالي ٦٨٪ من القيمة التي استهدفتها الخطة في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م، وبلغ المتوسط السنوي لنسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة حوالي ١٠,٥٪ مقارنة بحوالي ١٦٪ لاستهدافات الخطة، كما بلغت الأهمية النسبية للاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار حوالي ٥٣,٦٪ خلال الفترة مقارنةً باستهداف الخطة الوصول بهذه النسبة إلى ٦٢٪.

وأرجع التقرير الصادر عن وزارة التخطيط التراجع في أداء قطاع الاستثمار إلى استمرار التحديات المعيقة للاستثمار خلال فترة الخطة وأهمها، تدنّي مستوى خدمات البنية التحتية، وضعف القدرات التمويلية في الاقتصاد، وضعف قدرات العنصر البشري، والمشاكل المتعلّقة بالأراضي وما يرافقها من ضعف في جانب القضاء، وآثار الأزمة المالية العالمية، والآثار المترتّبة على المواجهات مع المتمرّدين الحوثيين في صعدة، والمشاكل في المحافظات الجنوبية.

ولفت الى إن تعزيز بيئة الاستثمار وتحسين مؤشّرات أداء الأعمال، واستكمال عناصر منظومة الحكم الجيّد بكافة مكوّناتها وأبعادها المؤسّسية والقانونية والإدارية والسياسية، مثّل أولوية خاصة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر، باعتبارها مدخلاً أساسياً وفاعلاً لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية وتعزيز النمو الاقتصادي اللازم لتحقيق أهداف التخفيف من الفقر في اليمن. كما اهتمّت الخطة بمؤشّرات أداء الأعمال التي تنشرها التقارير الدولية وخاصةً تقرير بيئة الأعمال "DOING BUSINESS" لما تمثّله تلك المؤشّرات من أهمية في التأثير على قرارات الاستثمار وبالأخصّ الأجنبية التي يعوّل عليها في سد فجوة الموارد الخارجية.

وأكد التقرير أن سنوات الخطة شهدت تنفيذ العديد الإصلاحات الرامية إلى تعزيز جاذبية المناخ الاستثماري وتحسين بيئة الاستثمار وأهمها إقرار تطبيق نظام النافذة الواحدة في الهيئة العامة للاستثمار، وإنشاء المؤسّسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار تتولّى إدارة أراضي الدولة المخصّصة للاستثمار وتنميتها وإعادة استثمار الفوائد من الشراكات في مشاريع إسكانية وسياحية تساهم في التنمية الاقتصادية، إلى جانب إنشاء وحدة الشراكة مع القطاع الخاص PPP في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتمكينه من إنشاء وإدارة خدمات البنى التحتية الأساسية، وإصدار قانون التأجير التمويلي وقانون مؤسّسة ضمان الودائع المصرفية، وقانون العمليات المصرفية الإليكترونية.

وأشار الى أن الحكومة عملت على تقليص الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لبدء مشروع جديد وتخفيض عدد الأيام لبدء عمل جديد من ٢٤ يوماً إلى ١٣ يوم بالإضافة إلى سن قانون جديد للاستثمار وتعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار كجهة ترويجية والشروع في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للترويج للاستثمار، الأمر الذي أسهم في تقدم اليمن بصورة كبيرة في مؤشر بيئة الأعمال الدولي لتحتل المرتبة ٩٩ في تقرير بيئة الأعمال ٢٠١٠ مقارنةً بالمرتبة ١٠٣ في تقرير ٢٠٠٩، وقد جاء التقدم بصورة رئيسية من تحسّن وضع اليمن في مؤشّر بدء المشروع من خلال تقدّمها من المرتبة ١٧٨ على المستوى العالمي في تقرير ٢٠٠٩ إلى المرتبة ٥٠ في تقرير ٢٠١٠ وهو ما يخفّف من التحديات التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين".

كما شهد الائتمان المحلي نمواً سنوياً متوسّطاً خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠ بلغ ١٧,٣٪، إلا أن أهميته إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدّ ٧٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠ ,.

وبحسب التقريرفان هذا المستوى المنخفض يرجع إلى الحذر الشديد من جانب البنوك التجارية والإسلامية في تقديم القروض للقطاع الخاص من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى عدم طلب قروض كبيرة من قبل القطاع الخاص، فضلاً عن أن معظم القروض التي تقدّمها البنوك التجارية هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل وتتّجه في الغالب نحو قطاع التجارة وتمويل الواردات، على حساب الائتمان المقدّم للقطاعات الإنتاجية.

تطوير أداء منظمات المجتمع المدني في إدارة المشاريع برداع

■ ،،رداع /ماهر المشخر

بدأت بفرع اتحاد نساء اليمن بمدينة رداع محافظة البيضاء دورة تدريبية لمدراء المشاريع والمختصين الماليين والمدربين المحليين حول إدارة المشاريع المجتمعية والإشراف على تنفيذها في إطار برنامج دعم منظمات المجتمع المدني.

تهدف الدورة التي يستفيد منها ١٠ من المشاركين والمشاركات عن منظمات المجتمع المدني بالمحافظة وتنظمها منظمة شركاء اليمن على مدى ثلاثة ايام ، إلى تطوير أداء منظمات المجتمع المدني في مجال إدارة المشاريع والإشراف على تنفيذها في إطار برنامج تعزيز قدراتها المجتمعية والمدنية.

وفي الدورة أستعرض مدير برنامج بناء وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني بمنظمة شركاء اليمن عبدالقادر ثابت الصالحي أهداف الورشة في مجال تطوير الإدارة الفنية والمالية للمشاريع المجتمعية الصغيرة والية تنفيذها التي ستمولها المنظمة بمدينتي رداع والبيضاء من أجل دعم وتعزيز قدرات مشاركة المجتمع في تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية .. وبيّن الصالحي أن المنظمات التي تم اختيار مشاريعها هي ثلاث جمعيات تشمل اتحاد نساء اليمن فرع رداع ولجنة التاهيل المجتمعي برداع وجمعية القابلات اليمنيات بمدينة البيضاء التي تعتبر من منظمات المجتمع المدني بما يمكنهن من القيام بالأدوار والمسئوليات المناط بهم تاديتها في خدمة التنمية .

خبراء يؤكدون على أهمية إيجاد تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة وشاملة في المنطقة العربية

■ ،،كتب / منصور شايع

أكد خبراء التنمية الاجتماعية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا "الاسكوا" على أهمية إيجاد تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة وشاملة في المنطقة العربية وتعزيز قدرات البلدان الأعضاء في المنظمة على وضع سياسات اجتماعية وآليات مؤسسية كفيلة بتطوير عملية التنمية الاجتماعية العادلة والشاملة . وأوصت لجنة التنمية الاجتماعية في الاسكوا بإيجاد سياسات اجتماعية تستند إلى شراكة فاعلة بين منظمة المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص . مشددة على أهمية إدماج الفئات الضعيفة والاهتمام بالشباب والتحديث في دول المنطقة . يشار إلى أن لجنة التنمية الاجتماعية التي عقدت اجتماعها خلال الأيام القليلة الماضية في بيروت حيث تم مناقشة عدد من المواضيع التي تهم التنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء في المنظمة والقضايا ذات الأولوية في هذا المجال والتركيز على المناهج المقترحة لمكافحة الفقر بين الجهات ذات العلاقة ومشاركة المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة والسياسات الوطنية للشباب في المنطقة . وأكد المجتمعون على أهمية تعزيز العلاقات والتفاعل بين البلدان الأعضاء في المنظمة بهدف إتاحة الفرص للاستفادة من نتائج التعاون الإقليمي والدولي . في غضون ذلك خلصت لجنة الموارد المائية في الاسكوا في ختام اجتماعها إلى أهمية تنسيق البرامج والأنشطة ذات العلاقة بقطاع الموارد المائية في المنطقة ومتابعة دعم إعداد مسودة الإطار القانوني الإقليمي للمياه المشتركة بين الدول العربية . منوهة بأهمية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في هذا الجانب وتشجيع الجهات التي تقوم بعملية مسح وتحديد الموارد المائية المشتركة ، كما تم مناقشة التحديات التي تواجه المنطقة في مجال الموارد المائية والتقدم المحرز في تقييم قابلية قطاع الموارد المائية في المنطقة العربية للتأثر بتغيرات المناخ ومستوى التقدم في إعداد مبادرة إقليمية بشأن تطوير آلية لمتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بإمدادات المياه والصرف الصحي في المنطقة .